الوقف على أواخر الكلم الصحيح والمعتل
Standing on the end of correct and defective words

إعداد

الأستاذ المشارك الدكتور. عبدالله سليمان محمد بن إبراهيم

Associate Prof. Dr. Abdullah Suleiman Muhammad bin Ibrahim

قسم اللغات – شعبة اللغة العربية

Languages Department - Arabic Language Division

كلية التربية ـ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

College of Education - Sudan University of Science and Technology

galya4a@gmail.com

2021م

المستخلص

جاءت هذه الدراسة بعنوان: الوقف على أواخر الكلم الصحيح والمعتل. والتي هدفت إلى دراسة الوقف على أواخر الصحيح والمعرفة ومعرفة الأحكام المتعلقة به، ومعرفة آراء الصرفيين والقراء حول هذا الموضوع.

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي – الوصفي، ومن أهم النتائج توصلت إليها الدراسة هي: لا يبدأ بساكن في الكلام ولا يوقف على متحرك، والوقف على ثلاث لغات: الأولى: إبدال التنوين ألفاً بعد فتحه، والثانية: حذف التنوين وسكون الآخر، والثالثة : أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد فتحه، وواو بعد ضمة، وياء بعد كسرة، وأوصى الباحث بدراسة الوقف، ومعرفة أحكامه، وتطبيق ذلك في القراءات القرآنية.

الكلمات المفتاحية : الوصل ، الحذف ، التنوين ، القافية ، الترنيم

Abstract

This study came under the title: Endowment on the End of the Correct and Unhealthy Words, which aimed to study the endowment on the end of the right and knowledge and knowledge of the provisions related to it, and know the opinions of morphologists and readers on this topic.

The researcher followed the inductive-descriptive approach, among the most important findings of the study are: Does not begin to speak, It does not stop on the move, Endowment on three languages, First: Replace the tanween alpha after opening it, The second: the deletion of the tanween and the sukoon of the other, And the third: to stop it by replacing the tanween with alpha after opening it, The researcher recommended studying the endowment, knowing its provisions, and applying it in the Qur'anic readings .

Key words:

Connection, omission, tanween, rhyme, intonation

المقدمة

الحمد لله حمداً يليق بجلاله، وصلّى الله على سيدنا محمد وصحبه وآله، وسلم تسليماً كثيراً. وبعد:

فإن علم الصرف من أجلَّ علوم اللغة العربية وأشرفها، وأغمضها وألطفها، وهو ميزان الكلمة الذي يحتاج إليه جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي ومفسر ومحدث وبلاغي أيما حاجة؛ لأنه يحتوي على القوانين والقواعد والأقيسة التي يمكن في ضوئها، معرفة أصول الكلمات من الزائد الداخلة عليها، وما أصاب حروف الكلمة من وقف وقلب، أو إعلال أو إبدال أو حذف، وغير ذلك من التغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة، كما أن معرفة الحروف الأصول للكلمات يؤدي الدور الأساس في معرفة ترتيبها في المعاجم اللغوية، للكشف عن معناها.

ونسبة لأهمية هذا الموضوع ، فقد اختار الباحث هذا البحث الذي جاء بعنوان: الوقف على أواخر الكلم الصحيح والمعتل.

تهدف الدراسة إلى الآتي

1. دراسة الوقف على أواخر الكلم الصحيح والمعتل ومعرفة الأحكام المتعلقة به، ومعرفة آراء الصرفيين والقراء حول هذا الموضوع.
2. لاشك أن الوقف لا غنى عنه في الدرس الصرفي، ولدى قراء القرآن الكريم.
3. جمع المتفرق من هذا الموضوع في بحث مصغر فيه فائدة عظيمة للباحثين والقراء.
4. تسليط الضوء على الوقف، ومعرفة أنواعه الجائز والممنوع.
5. جمع أدلة وشواهد ورد فيها الوقف وطبق عليها حتى تسهل معرفته.

أهمية الدراسة

لا تقتصر على الصرفيين فقط بل تشمل القراء أيضاً، ولمعرفة الأحكام وتدبر المعاني وتقضي العبر والدروس.

بعد السرد الذي أتى به من أدلة وشواهد، الباحث بحاجة ماسة لاثبات العناوين الآتية في بحثه:

1. أحكام الوقف وشواهده
2. التغيرات الشائعة في الوقف وأسبابها
3. دلالة الوقف في الشعر والنثر
4. دلالة الوقف في القرآن الكريم
5. الوقف بالنقل عند الكوفيين والبصريين

أنواع الوقف على أواخر الكلم الصحيح والمعتل

الوقف: قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختياري وهو غير الذي يكون استتباباً وإنكاراً وتذكراً وترنماً، وغالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء هي: السكون، والرّوم، والإشمام، والإبدلال والزيادة، والحذف والنقل، وهذه الأوجه مختلفة من الحسن والمحل. (الأشموني ، 1998)

الوقف على المنون:

واعلم أن في الوقف على المنون ثلاث لغات:

الأولى – وهي الفصحى – أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً بعد فتحه، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل، تقول: "رأيت زيداً" و"هذا زيد" و"مررت بزيد."

والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، ونسبها المصنف إلى ربيعة.

والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف إلى الأزد.

قال ابن مالك:

تنوِيناً أثرْ فَتْحٍ اجْعَلْ ألفاً * * * وَقْفاً وتِلْوَ غَيرِ فَتْحٍ احذِفَا

تنبيهات: الأول: شمل قوله: "أثر فتح" فتحة الإعراب نحو: "رأيت زيداً" وفتحة البناء نحو: "أيَهْا" و"وَيْها" فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفاً على المشهور.

الثاني: يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثاً بالتاء، نحو: قائمة، فإن تنوينه لا يبدل، بل يحذف، وهذا في لغة من يقف بالهاء فهي الشَهِرة، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يُجريها مُجْرَى المحذوف، فيبدل التنوين ألفاً، فيقول: "رأيت قائمتا" وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير.

الثالث: المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو: "رأيت فتى". وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها بدل في التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الأول المنقلبة وصلاً ووقفاً، وهو مذهب أبي الحسن والفرّاء والمازني، وهو المفهوم في كلام الناظم هنا؛ لأنه تنوين بعد فتحة.

والثاني: أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاث، وأن التنوين حُذف، فلما حُذف عادت الألف، وهو مَرْوِيٌ عن أبي عَمرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب المصنف في الكافية، قال في شرحها: ويُقوِّى هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفاً والاعتداد بها روَياً، وبدل التنوين غير صالح لذلك، ثم قال: لا خلاف في المقصور غير المنون أن

لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة (المصدر سابق). كقول الشاعر من الرمل:

وَقَبِيلٌ مِن لُكَيز شَاهِدٌ * * رَهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابن المُعُلّ . (بن ربيعة، 1984)

أراد ابن المُعَلّى، ومثال الاعتداد بها رَوَياً قول الراجز:

إنّك يا ابنَ جَعْفرٍ نِعْمَ الفَتَى * * * ونِعْمَ مَأْوَى طَارِق إِذَا أتى

إلى قوله:

وَرْتَ طِيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرَى * * * صَادَق زاداً وحِدِيثاً ما اشتهى

والثالث: اعتباره بالصحيح، فالنصب بدل في التنوين، وفي الرفع والجر بدل من جزم الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثرهم؛ قيل: وهو مذهب معظم النحويين، وإليه ذهب أبو علي الفارسي في غير التذكرة، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني . (الأشموني ، 1998)

الوقف على الضمير:

واَحْذِف لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضطرارٍ * * * صَلة غير الفتح في الإضمار

يعني إذا وقف على هاء الضمير، فإن كانت مضمومة أو مكسورة حُذفت صلتها ووقف على أنها ساكنة، نقول: لَهْ وبَهُ. واحترز بقوله: "في سوى اضطرار" مع ذلك في الشعر، وإنما يكون ذلك آخر الأبيات، وذكر في التسهيل أنه قَد يحذف ألف ضمير الفائدة، منقولاً فَتحهُ إلى ما قبله، اختياراً كقول بعض طي: "والكرامة ذات أكرمكم اللهُ به" يريد "بها."

الوقف على "إذا:"

وأَشْبَهَت إذَا مُنَوناً نُصِب * * * فألَفاً في الوَقْف نُونَها قلب

اختلف في الوقف على "إذا" فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنعوية، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة "أن" ونُقِل عن المبرد والمازني (الأزهري ، 2000 :620).

واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف.

والثاني: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثرون، وصححه ابن عصفور، وعن المبرد، اشتهى أَنْ أكْوِي يد من يكتب "إذن" بالألف، لأنها مثل: "أن" و"لن" ولا يدخل التنوين في الحروف.

والثالث: التفصيل فإن ألفينٌ كتبت بالألف لضعفها وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها.

الوقف على الاسم المنقوص:

قال الشيخ خالد الأزهري: وإذا وقف على المنقوص وجب إثبات يائه في ثلاثة مسائل:

أحدها: أن يكون المنقوص محذوف الفاء، كما إذا سميت بمصارع: "يوفي" بالفاء، أو القاف أو بمضارع "وغى" بالغين المهملة، فإنك تقول في الرفع، هذا يفي وهذا يَعِي، وفي الجر مررت بيفِي، وبيَعِي بالإثبات للياء فيهما رفعاً وجراً، لأن أصلهما "يُوْفي، ويُوعِي" فحذفت فاؤهما لوقوعها بين باء مفتوحة وكسرة "فلو حذفت لامهما في الوقف لكان إجحافاً بهما، إذ لم يبق من أصولهما غير حرف واحد ساكن.

المسألة الثانية: أن يكون المنقوص محذوف العين نحو: "مُرٍ" حال كونه اسم فاعل من: أرى، وأصله: "مُرْئي" بضم أوله وسكون ثانية وكسر ثالثه، بوزن "مَرْعِي" فنقلت الكسرة وهي حركة عينه، وعينه هي الهمزة إلى الياء، قبلها وهي ساكن صحيح، ثم أسقطت الهمزة للتخفيف، ثم أُعُلَّ إعلال قاض. ولامه في الوقف، من الإجحاف به من حذف عينه ولامه، وإبقائه على أصل ساكن (المصدر السابق :621).

وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وفِي نَحْو مُرٍ لُزُوم رَدَّ الياء اقتِفُى (ابن الناظم ، 1998)

المسألة الثالثة: أن يكون المنقوص منصوباً، منوناً، نحو قوله تعالى:(رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا) (سورة ال عمران ، الأية : 193).

أو غير منون نحو قوله تعالى: (كَلاَّ إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ) . (سورة القيامة ، الأية 26)

فيجب إثبات الياء فيهما وقفاً، لأنها تحصنت في الأول بألف التنوين، وفي الثاني بـ"أل."

فإن كان المنقوص مرفوعاً أو مجروراً جاز في يائه في الوقف، لأنها كانت ثابتة في الوصل، ولم يحدث ما يوجب حذفها، جاز حذفها فرقاً بين الوصل والوقف، ولكن الأرجح من الوجهين مختلف فالأرجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو: هذا قاض، ومررت بقاض، ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي، بإثبات الياء ورجحه يونس وبذلك قرأ ابن كثير قوله تعالى: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ) . (سورة الرعد ، الأية 7)

تترك مسافة كلاث كلمات أو تكون العبارة التي بعدها رأس سطر وقوله تعالى: (وَمَا عِندَ اللّهِ بَاقٍ) (سورة النحل ، الأية 96).

قوله تعالى: (وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ) (سورة الرعد ، الأية 11) . بإثبات الياء فيهن.

والأرجح غير المنون، وهو المقرون بـ"أل" الإثبات، للياء، أل: "هذا القاضي، ومررت بالقاضي" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (ابن الناظم ، 1998: 812)

وحَذْفُ يا المنقوُص ذِيْ التنوين مَا * * * لَمْ يُنصَب أوْلَى مِن ثبوت فاعَلْمَا

وغَيْرُ ذِى التنوينَ بالعَكْس

ويجوز الوقف عليهما بالحذف (الأزهري ، 2000 :621) هذا القاضْ ومررت بالقاضْ، وبذلك وقف الجمهور على: "المتعالْ" و"التلاقْ" من قوله تعالى(الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ) (سورة الرعد، الأية 9). وقوله تعالى: (لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) (سورة غافر، الأية 15). ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح.

وحجة من أثبت الياء في المنون حالة الوقف أن الياء إنما جاز حذفها لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقف، فوجب أن تعود، وحجة من حذفها أنه قدّر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين، ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها وحجة الأول أقوى.

واعلم أن المنقوص غير المنون أربعة أنواعه:

أحدها: ما سقط تنوينه بدخول "أل."

والثاني: ما سقط تنوينه للنداء، نحو: "يا قاضي" فالخليل يختار فيه الإثبات، لأن الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار الحذف لأن النداء محل حذف.

والثالث: ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو: "رأيت جواري" نصباً فيوقف عليه بإثبات الياء.

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة، نحو: يا قاضي مكة، فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون.

الوقف المتحرك:

ولك في الوقف على المتحرك الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه:

أحدها: أن تقف بالسكون المجرد عن الرّوم والإشمام (الأزهيري،2000 :624). سواء في ذلك المنون وغيره، والمعرب والمبني هذا هو الأغلب والأكثر وهو الأصل، لن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة.

والوجه الثاني: أن تقف الرّوْم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، فلا تتمها، بل تختلسها اختلاساً تنبيهاً على حركة الأصل، ولا يختص بحركة بعينها، بل يجوز في الحركات كلها، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفة الحركة وتناول اللسان لها بسرعة، خلافاً للفراء في منعه إياه، أي: الروم في الفتحة.

وعلامة الروم خط بين يدي الحرف، وهذه صورته.(–)

الوجه الثالث: أن تقف بالإشمام، ويختص بالمفهوم، ولا يكون في المفتوح والمكسور، لأن في الإشارة إلى الضمة والكسرة تشويهاً لهيئة الفم، والإشمام، حقيقته: الإشارة بالشفتين إلى الحركة بُعيد السكون من غير تصويت يسمع.

والوجه الرابع: أن تقف بتضعيف الحرف للوقف عليه، في اسم أو فعل نحو: "هذا خالدّ، وهذا الرجلّ" بتشديد الدال واللام، وعلامته رأس شين فوق الحرف، وهذه صورته "ش" وهو قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف، ولهذا لم يؤثر عن القراء إلا عن عاصم في "مُسْتطِرَّ" في سورة القمر، وهو لغة سيبويه.

والوجه الخامس: أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله، كقراءة بعضهم وهو أبو عمرو في قوله تعالى: (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) . (سورة العصر ، الأية 3)

وقوله من الرجز:

أَنَا ابنُ مَاوِيَةُ إذَا جَدّ النَفرُ * وجَاءت الخيل أثافي وزُمر . (بن ماوية ، 2002 :231)

الوقف على تاء التأنيث:

قال ابن هشام: وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء، أوباسم وقبلها ساكن صحيح، كـ"أخت" و"بنت" وجاز إبقاؤها وإبدالها وإن كان قبلها حركة نحو: "ثمرة" و"شجرة" أوساكن معتل، نحو: "صلاة" و"مسلمات" لكن الأرجح في جمع التصحيح، كـ"مسلمات"، وفيما أشبهه وهو اسم الجمع(ابن هشام ، 2002 : 174/2) ، وما سُميّ بها الفعل الوقف بالتاء، ومن الوقف بالإبدال قولهم: "كَيْفَ الإخوة والأخواه" وقرأ الكسائي والبري: "هيْهَاه". والأرجح في غيرهما الوقف بالإبدال ومن بَركة قراءة نافع وابن عامر وحمزة: (إن شجرت) . (سورة الدخان، الآية 43)

وقال الشاعر من الرجز:

والله أنْجَاكَ بكَفّي مَسْلَمِتْ * * مْن بَعْدِما وبَعدِما وبعدمَتْ (لأبي النجم، 2006)

كَانَتْ نُفوسُ القَّوْم عِند الغَلْصَمَتْ * * * وكَادَتْ الحُرّة أن تَدعى أمَتْ

وقد تحدث ابن عقيل أيضاً في الوقف قائلاً: مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل: سواء كان الحركة فتحة أو ضمة، أو كسرة، وساء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز فيقول عندهم: "هذا الضُرُبْ، ورأَيت الضَرَبْ، ومررت بالضرِب" وهذا الرَّدُء، ورأيتُ الرُّدَءْ، ومررت بالرّدءْ في الوقف على الرّدُء."

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الأخير مهموز(ابن عقيل،1885) فيجوز عندهم "رأيت الرَّدَءْ ويمتنع رأيت الضرب.

ومذهب الكوفيين أولى، لأنهم نقلوه عن العرب.

وقال الحملاوي: التغييرات الشائعة في الوقف سبعة . (الحملاوي، 2000م : 140)

نظمها بعضهم فقال:

نَقْلٌ وحَذْفٌ وإسْكَانٌ وتَتبعها * * * والتضعيف والرَّوم والإشمامُ والبدلُ

فبدل تنوين الاسم بعد فتحه ألفاً، كرأي زايداً وفتى، ونحو: وَيْها وإيها بكسر الهمزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً.

ويوقف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كهذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ومطلقاً عن ربيعة.

وأما الأزد فتقلبه واواً بعد الضم، وياء بعد الكسر فيقولون: جاء زيدٌ، ومررت بزيدي وإن وقف على هاء الضمير حذفت صلته، أي: مدته، بعد عند الفتح، نحو بِهْ، ولَهْ، إلا في الضرورة كقول رؤبة:

ومَهْمَهٍ مُغَبرة أرجاؤه * * * كَأن لَوْن أرضه سَمَاؤه

وقال الزمخشري: وبعض العرب يحوّل ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله دون الفتحة. في غير الهمزة فيقول: هذا بكُرْ ومررت ببكِره (الزمخشري، 2009 : 288)، أو يجري أيضاً

في حال التعريف، قال:

تَحْفِزُها الأوتارُ والأيْدِي الشُعرْ * * * والنبلُ وستون كأنها الخَمرْ

يريد الشعر والجمر ونحوه قولهم أضربه وضربته قال:

عَجِبْتُ والدّهرُ كَثِرٌ عجبهْ * * * من عنزِي سبني لَمْ أضربه

وقال أبو النجم:

فضَرَني هَذَا وهَذَا زَجِلهُ

جاء أيضاً في كتاب المرشد إلى الصرف والنحو قول د. حسن نور الدين: الوقف هو قطع النطق في آخر الكلمة إثر تغيير للفظ بعض الأحرف . (نور الدين، 2003 : 276)

لا تبدأ بساكن في الكلام ولا يوقف على متحرك.

وقال السيوطي في الوقف: وقد يوقف على حرف موصلاً بألف، أو همزة، والأفصح الوقف على الروى بمدَه، ويجري الوصل كوقف ضرورة كثيراً، ودونها قليلاً . (السيوطي ، 1998: 400)

مثال المسألة الأولى قوله: (التميمي ، 1982).

قَدْ وَعدَتِنْي أُمُّ عَمْروٍ أن تا

فوقف على حرف المضارعة، ووصله بألف، وقوله:

بالخَيْر خَيْرَاتٍ وإن شرّاً فأ. (بن أوس المزني،1980)

أي: فشر، فوقف على الفاء التي هي جواب الشرط ووصلها بألف وهمزة.

ومثال الوقف على الروى بزيادة مطلقاً قَصْدُ الترنّم أم لا، وذلك لغة الحجازيين قوله:

وأنّك مَهْمَا تَأمْري القَلْبَ يَفْعَلِ (أمرى القيس، 2013)

والتميميون لا يفعلون ذلك إذا ترنَموا، فإن لم يترنموا حذفوا المدة، ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف في الكلام ليس في شعر فيقول:

أقِلّي اللّوْمْ عَاذِل والعتابْ. (بن عطية، 2011)

ومثال إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله:

يا أبَا الأسْودِ لمْ خَلَفتني.

سكن ميم لِمْ في الوصل، وقوله:

أتوا ناريٍ فقلَت منون أنتم

وإنما ثبت الزيادة في الوقف، قال أبو حيان: وهذا كثير لا يكاد ينحصر، ومثال اختياراً في قوله تعالى: (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ) (سورة البقرة، الآية 259)

وقوله تعالى: (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ) (سورة الأنعام، الآية 90) .

أثبت الهاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف.

أيضاً ورد في حاشية الخضري، قوله: قد يُعطي الوصل حكم الوقف، وذلك كثير في النظم.(الخضري ، 2009م : 406)

قليل في النثر، ومنه قوله تعالى: (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ) (سورة البقرة، الآية 259.)

ومن النظم قوله:

مِثْلُ الحَرِيقِ وَافَق القَصَبًّا. (بن العجاج، 2011)

فضعف الياء وهي موصولة، بحرف الإطلاق وهو الألف.

هاء السكت:

قال ابن الناظم: من خواص الوقف زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزاد بعد الفعل المحذوف الآخر: جزماً، كلم يعطه، ولم يرمه، أو وقفاً، كاعطه، وارمه، وبعد ما الاستفهامية المجرورة كقولك في: علام فقلت: علامه . (ابن الناظم ، 1998: 812)

وتجب هذه الهاء في الوقف على الفعل، الذي بقى على حرف واحد أو حرفين: أحدهما زائد، كقولك: قِ زيد، ولائق عمراً، ولائقه.

ولا تلحق الفعل الماضي، وإن كانت حركته لازمه لشبهه بالمضارع، وأما قول الراجز:

يا رُبَّ يَوْم لِي لا أظَلَّلُهْ * * * أُرْمَضُ من تحتُ، وأضْحَى من عَلَه (الأشموني ،1998)

الوقف على الروي:

قال أبو حيان الأندلسي: يكون في حال الترنم، ووقف الترنم خاص بالشعر(الأندلسي، 1998: 827). والترنم زيادة في الصوت، وتطويل فيه ويكون في الغناء والتطريب، ومظنته القوافي، فبعض بني تميم، وغيرهم يقف بتسكين الروي كما يقون في الكلام، كأنه ليس في شعر، وأهل الحجاز يبنون مدّة بعد حرف الروي ترنموا أو لم يترنموا، ثم إن القافية إن كانت منونة في موضع نصب، فلا تحتاج إلى زيادة هذه المَدّة، وكذا آخر مقصور أو منقوص حالة الجر أو الرفع أو ياء قبلها كسرة، أو واو قبلها ضمة نحو: قاضي، وفتى ويَرمَى ويغزو، وظلموا، وإن كان غير ذلك، وحرف الروي ساكن فلا يكون ذلك إلا في قاضٍ مكسورة أو مجرورة كقوله:

مَتَى تَأْتِنا نصيحَك كَأْساً رَوّبة ** وَإِن كَنت عَنْها غَانِياً فَاغْن وازدِدِ (بن العبد :24)

أو متحرك نشأ عن الحركة ما يناسبها كانت إعراباً أو بناء منون وغيره ما عدا النصب السابق ذكره، نحو:

أَمِن آلِ مَيّة رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي * عَجْلان ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مُزَّودِ. (النابغة ، 1911 : 266).

وقوله من الطويل:

رَعِى خَرَزاتِ المُلْكِ عِشرين حَجّة * وعَشرين حَتى فَادَ والشَّيْبُ شامِل. (بن ربيعة، 1978 : 266).

وقوله من الخفيف:

إن يَكُنْ طِبّكُ الدّلالُ فَلَوْ * في سَالِف الدّهْرِ والسنين الخوالي (بن الأبرص،2015 : 113)

وقول الراجز:

يَا أَبَتَا عَلّك أو عساكا.(بن العجاج،2011)

هذا حكم الوقف حالة الترنم، أما في غير حالة الترنم، فألف التنوين لا تحذف اتفاقاً (الأندلسي،1998 :829).

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

1. التغيرات الشائعة في الوقف سببه هي: النقل، الحذف، والإسكان، والتضعيف، والروم والإشمام والبدل.
2. لا يبدأ بساكن في الكلام ولا يوقف على متحرك.
3. قد يعطي الوصل حكم، وذلك كثير في الشعر قليل في النثر.
4. الوقف على ثلاث لغات: إحداها: إبدال التنوين ألفاً بعد فتحة، والثانية: حذف التنوين وسكون الآخر، والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد فتحه، وواو بعد ضمة، وياء بعد كسره.
5. يجوز الوقف على الاسم الصحيح المعرب، وعلى الاسم الصحيح والمقصور والمنقوص، والمتحرك، وكذلك الوقف على الروي عند الشعراء.
6. الوقف بالنقل فيه خلاف بين العلماء، فقد أجازه الكوفيون وهو الراجح عند الباحث وقد منعه البصريون إلا إذا كان الأخير مهموزاً.

التوصيات:

1. يوصي الباحث بدراسة الوقف من الجانب الصرفي، وتطبيق ذلك في القراءات القرآنية.
2. التعرف على أواخر الكلم الصحيح والمعتل ومعرفة الأحكام المتعلق به، ومعرفة الحكم الجائز عند العلماء والقراء ومعرفة غير الجائز.
3. قراءة الآيات القرآنية ومعرفة الإسناد التي وقف عند القراء لتطبيق الوقف قولاً وعملاً.

المصادر

1. القرأن الكريم
2. أبن أوس ، معن المزني (1980)، ديوان الشعر ، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ، العراق
3. بن أبي ربيعة، عمر(1978). **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، الهيئة المصرية العامة للكتب، مصر.
4. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (1885) . **شرح بن عقيل لالفية بن مالك** ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، لبنان.
5. ابن الناظم، أبي عبدالله بدر الدين (1998م) . **شرح ألفية ابن مالك** ، دار الجيل، بيروت، لبنان.
6. ابن الأبرص ، عبيد (2015). **ديوان عبيد بن الأبرص**، دار الكتب والوثائق القومية . القاهرة.
7. ابن هشام ، أبي محمد عبد الله جمال الدين (2002م) ، **أوضح المسالك** ، دار الكتب العلمية ، ط2، بيروت ، لبنان.
8. لأبي النجم ، فضل بن قدامة (2006) . ديوان أبي النجم العجلي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا .
9. امرئ القيس (2013). ديوان أمرئ القيس ، دار ومكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان .
10. بن ربيعة ، لبيد العامري (1984). ديوان شعر لبيد بن ربيعة العامري ، التراث العربي ، الكويت.
11. بن العجاج ، رؤبة (2011). شرح ديوان رؤبة بن العجاج ، مجمع اللغة العربية ، مصر .
12. بن ماوية ، عبيد الطائي (2002). ديوان عبيد بن ماوية الطائي، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان.
13. بن العبد ، طرفة (2003). ديوان طرفة بن العبد ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
14. التميمي،زعم أبوعبيدة (1982). شرح شافية بن الحاجب ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
15. الحملاوي، أحمد بن محمد (2000). شذا العرف في فن الصرف ، دار الكيان للطباعة والنشر الرياض .

16. الخضري، محمد بن مصطفى حسن (2009). حاشية الخضري على شرح ألفية بن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

17. الذبياني ، النابغة (1911). ديوان النابغة الذبياني، مطبعة الهلال . مصر

18. الأزهري ، الشيخ خالد (2000م). التصريح على التوضيح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

18. الزمخشري، محمود بن عمر (2009). المفصل في علم العربية، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان .

20. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (1998).همع الهوامع ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان .

21. الأشموني، علي محمد (1998). شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

22. الأندلسي ، أبو حيان (1998). ارتشاف الضرب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر.

23. نور الدين ، حسن (2003). المرشد إلى الصرف والنحو ، دار الحكايات ، بيروت ، لبنان.